

# بدء تطوير أول مؤشر للتنافسية المحافظات لـ «تحسين الأداء التنموي»

٢٠٢١-١١-٢٢

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ( 27 UNFPA) تقريرًا لتوطين أهداف التنمية المستدامة.

جاء ذلك خلال مؤتمر موسع، أمس، بحضور الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، واللواء محمود شعراوي، وزير التنمية المحلية، وإيلينا بانوفا، الممثل المقيم للأمم المتحدة في مصر، وفريدريكا مايير، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر وبمشاركة جميع المحافظين، وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وأصحاب المصلحة المعنيين.

وأوضحت السعيد أن إطلاق التقارير الـ ٢٧ بحضور ومشاركة شركاء التنمية من القطاع الخاص والمجتمع المدني ومسؤولي الحكومة على المستويين المركزي والمحلي وممثلي المجالس النيابية والمؤسسات الدولية، يُجسّد النهج الذي تؤمن به وتحرص عليه الدولة، وهو النهج التشاركي.

وشرعت الوزارة، حسب الوزيرة، بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء والمجلس الوطني المصري للتنافسية، **والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، في مشروع طموح لتطوير أول مؤشر للتنافسية المحافظات، موضحة أن المؤشر تم تصميمه ليكون أداة داعمة لضمان فاعلية السياسات وتحسين الأداء التنموي في المحافظات.

ويهدف إلى تمهيد الطريق لزيادة إنتاجية المحافظات، وتوفير بيئة مناسبة للاستثمار، إضافة إلى تعزيز النمو الشامل من خلال التكامل الإقليمي والمساهمة في التنمية الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية، بغرض الوصول إلى الهدف الاستراتيجي الأعم والأشمل وهو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ على مستوى المحافظات، وتحديد ومعالجة الفجوات التنموية بين المحافظات المختلفة، إلى جانب تحفيزها على تحسين أدائها التنافسي بخلق بيئة إيجابية لتعزيز القدرات التنافسية، وتوجيه موارد إضافية للمحافظات الأكثر احتياجًا.

وأشارت إلى تعبئة جميع الموارد المُتاحة ورفع كفاءة الإنفاق وإدارة الاستثمار العام لتعزيز جهود التنمية، ولفتت إلى وضع الوزارة عام ٢٠١٨، مُعادل تمويلية لضمان التوزيع العادل والموضوعي للاستثمارات العامة بين المحافظات المختلفة، توزيع يركز على معايير مُحددة تُراعى الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة لكل محافظة، بما يُسهم في معالجة الفجوات التنموية وتحقيق التنمية الإقليمية الشاملة والمتوازنة.

وأوضحت أن هذه المعادلة التمويلية تُعزّز مفهوم اللامركزية على مستوى الدولة، وتضمن الشفافية في تخصيص الاستثمارات العامة، وتُمكن المحافظات من تقدير حصّتها في الاستثمار كل عام، وبالتالي تكون أكثر قدرة على التخطيط الاستراتيجي للمشروعات التنموية.

وأكدت أن الدولة تنظر دائمًا إلى عملية التنمية باعتبارها مسؤولية جماعية يتشارك الجميع في جهود تحقيقها، كما يتشارك الجميع في ثمارها وعوائدها، مضيفه أن هذا ما أكدته الأهداف الأممية لتحقيق التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حيث جاء الهدف السابع عشر حول «تفعيل الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة».

وتابعت السعيد أنه نتيجة لما يشهده العالم من أزمة غير مسبوقة لتفشى جائحة كورونا، فإن الدول أصبحت في أشد الاحتياج، أكثر من أي وقت مضى، لإعادة ترتيب الأولويات، وضمان المشاركة الفاعلة من قِبَل الإدارات المحلية في عملية التخطيط التنموي، إلى جانب متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحديد الفجوات التنموية، وفقًا لنهج «من القاعدة إلى القمة».